المـفـكّـرون الـعـرب الـذيـن لم تـرتـفـع أصـواتـهـم

ترجمة: ابتسام عبد الله ★

في منتصف شهر حزيران، وجه الشاعر العربي السوري الشهير أدونيس رسالة مفتوحة إلى الرئيس السوري بشار الأسد. المسرح كان مهيّأً لمثل تلك اللحظات، المألوفة عبر ثورات انقضت، التي يواجه فيها بطل مفكر حاكماً مستبدّاً معبّراً بفصاحة عن أسس شعب. ولكن أدونيس- الذي يعيش لاجئا في فرنسا- بدلاً من ذلك، أثار بمرارة خيبة أمل الكثير من السوريين.

فقد تضمنت رسالته شيئا من النقد، ولكنها أيضا شوهت حركة الاحتجاج التي كانت قد اجتاحت البلاد منذ شهر آذار، وفشلت أيضا في الاعتراف بسحق المتظاهرين التي أدت إلى قتل مئات عدة من السوريين. وقد أدت تلك الحادثة إلى كشف مدى الهوّة ما بين المفكرين العرب المعروفين – والكثير منهم، مثل ادونيس، راديكاليون قدامى – وبين الشباب الذين قادوا احتجاجات الربيع العربي.

فبعد أكثر من ١٠ أشهر عن بدئها، بعد انتحار بائع متجول تونسي، أينعت الثمار، وبدأت الموجة الهائلة للعصيان عبر العالم العربي وأدت إلى إسقاط ثلاث دكتاتوريات، وأدت أيضا إلى انتخابات جديدة في تونس أخيرا، اعتبرت من قبل الكثيرين فجر مرحلة جديدة . إن تلك الانتفاضات لم تخضع لأي مشروع سياسي أو اقتصادي، أو أي شعارات فكرية معروفة من تلك التي شكلت الثورات الحديثة كافة منذ عام ١٧٧٦ وحتى اليوم.

ففي تلك الثورات ساعد المفكرون – من توماس بين إلى لينين الى ماو والى فاكلاف هافل – في تقديم صورة موحدة أو أنهم أصبحوا رموزا يستوحي الناس منهم الأفكار.

إن غياب مثل هذه الشخصيات في الربيع العربي،يعود جزئيا إلى الضغط الفروض على المثقفين العرب الذين عاشوا عقودا محصورين ما بين السلطة القاسية من جهة، وبين الإسلام المتشدد من جهة أخرى. وكانت النتيجة فقدان الصلة ما بين واقعهم ومجتمعاتهم. فقد عاش البعض منهم في المنفى، أو رضخ لأموال دول الخليج العربي،أما أولئك الذين بقوا في أوطانهم، فقد شاركوا في انتفاضات الربيع العربي وصفقوا له، ولكن دون قيادتهم لها، بل أنهم أظهروا أن الحاجة إلى مثل هؤلاء القادة قد تكون سمة مميزة لمرحلة واسعة إيديولوجية لاحقة، حيث تقل الحاجة إلى عقائد موحدة أو إلى شخصيات من أصحاب الكلام الطنّان، ويقول بهذا الصدد الشاعر العراقي الأصل سنان انطون (يدرس الآن في جامعة نيويورك) كتب بغزارة عن الربيع العربي: "لم تعد أية حركة في حاجة إلى قيادتها من قبل أبطال".

وفي الوقت الذي تتواصل فيه الثورة بسوريا، نجد أن نوعية قادتها تبدو مفيدة للحيلولة بينها وبين أفراد الشرطة السرية، إن منظمي هذه الحركة يغادرون البلاد ثم يعودون إليها، من اجل تشكيل وتحديد الأهداف السياسية، ويبدو في هذا المرحلة الحاجة الضرورية للمفكرين، "لا احد يريد خطف الثورة"، كما يقول صادق جلال العظم، الفيلسوف السوري ونصير الحريات المدنية، ثم يضيف قائلا، "هذا الخوف الكبير يصبح عقبة".

إن صمت المفكرين إزاء الانتفاضات الحالية، هو رد فعل متروّ إلى فراغ البيان الثوري في الأجيال السابقة.

لقد بدأت الحركة الوطنية العربية في الثلاثينات من القرن الماضي وتواصلت في الأربعينات مع شبان مثاليين غير واقعيين، كان أملهم إخراج البلاد من الاستعمار السابق والتخلف والقبلية. وقد استهدى البعثيّون بالنظريات القومية الألمانية في القرن التاسع عشر والتي تتمحور حول الوطنية لتحقيق العدالة الوطنية وعصرنة البلاد.

ولكن شعارات تلك المرحلة سرعان ما ترشحت من قبل الضباط في سوريا والعراق، والذين كان قادتهم "الثوريون" في الحقيقة، مجرد القبلية القديمة والحكم الفردي.

وفي مصر أيضا، غدت الاشتراكية أشبه بحجة للدكتاتورية وقد وصلت الوطنية العربية إلى ذروتها مع معمر القذافي، الذي رأى نفسه مثل الآلهة، مفكرا ينشر أعماله القصصية ويفرض "النظرية العالمية الثالثة" على الشعب الليبي.

فكل شيء في ليبيا العقيد القذافي بقي "ثوريا" وعندما أطاح الثوار بحكومته أخيرا، وجدوا صعوبة في الفصل ما بين أسماء المجالس الثورية لهم وبين تلك التي تهاوت.

إن المحتجين الذي قادوا ربيع العرب، قد ملّوا الخطاب المبتذل للسياسة الدولية التي لم تحقق إلا القليل لفلسطين، وأدى إلى الانقسامات بين الدول العربية بدلا من توحيدها. إن الاهتمام الحالي بالحقوق المدنية والديمقراطية في الدول العربية لم يأت من فراغ. فقد بدأ المفكرون العرب في الحديث عن تلك القضايا منذ زمن طويل، ومن بينهم الفيلسوف السوري صادق العظم، والذي نشر بعد هزيمة ١٩٦٧ كتابا بعنوان "النقد الذاتي بعد الهزيمة"، وفي خلال "انتفاضة دمشق"قبل عقد من الزمن، وقّع المفكرون السوريون على، "بيان – ٩٩" يدعو إلى المزيد من الحقوق المدنية والانفتاح – وآخرون مثلهم في مصر – مهدوا الطريق بصمت لثورة هذا العام، ولكن أصواتهم تذهب سدى في الغالب، بسبب طبيعة لغتهم العلمانية في مجتمع تسوده السياسة الإسلامية التي غدت اليوم القوة الفاعلة. كذلك الأمر مع المصلحين الإسلاميين الذين يحاولون طرح نقدهم السياسي بمصطلحات دينية. والباحث المصري، حسن حنفي، على سبيل المثال، بدأ في الثمانينات الدعوة إلى خلق، "اليسار الإسلامي"، إيديولوجية اشتراكية لها جذور في الإسلام. وقد وصف بـ "المنشق"، واضطر إلى طلب حماية من الشرطة بعد تلقيه تهديدات بالموت من الجهاديين. وقد وجدت أعماله أذنا في اندونيسيا، وليس في وطنه.

ولم يسقط المثقفون كافة في هذه المصيدة، إذ أن علاء الاسواني (الروائي المصري)، أصبح ناقدا عنيفا لسياسة حسني مبارك في الأعوام الأخيرة، وحالت شهرته دون اعتقاله. وكان من الكتاب الأوائل الذين خاطبوا الجماهير المحتجة بميدان التحرير، في كانون الثاني ثم في آذار، كما شارك في مناقشة تلفزيونية مع احمد شفيق، رئيس الوزراء الذي عينه مبارك. وتم في اليوم التالي إقصاء احمد شفيق عن منصبه.

إن ربيع العرب قد أصبح يقارن بشكل غير منصف مع الانتفاضة ضد الشيوعية في أوربا الشرقية عام ١٩٨٩، فالأخيرة شهدت اشتراك المفكرين فيها وقيامهم بدور أساسي بالاشتراك مع اتحادات العمال، ومنهم الكاتب الجيكي فاكلاف هافل. ويقول بيتر هارلينغ، المحلل الكبير لمجموعة الأزمات الدولية: "من الصعب الوصول إلى نموذج. الناس يبحثون عن عينات صغيرة لإضاءة المشهد الذي يجدون أنفسهم فيه وليس عن نظريات إجمالية". ومع ذلك نجد النموذج التركي، يوحي بأمل اللجوء إلى إسلام معتدل وحكومة ديمقراطية وتطبيقه في الدول العربية، ومع ذلك فان هذا التناظر يبدو سطحيا، وقد ينتج خيبة أمل ما في غضون أشهر أو أعوام قادمة.

إن استنساخ التجربة التركية صعبه لان تركيا مرت بانقلاب في الماضي ضد المعتقدات التي آمن بها المفكرون العرب في القرن العشرين وتحدثوا عنها فقط. ففي أوائل العشرينات من ذلك القرن، استعان مصطفى كمال اتاتورك، بالعالم التربوي المعروف جون ديوي في تنظيم التعليم في بلاده، وفصل بقوة ما بين الدولة والدين. وقد جرت فيها أول عملية انتخاب في عام ١٩٤١، بعد أعوام من الكفاح وعدد من الانقلابات، وبعد ذلك بدأت تركيا تنال المديح لسياستها الديمقراطية.

وقد قدم القذافي في الأسبوع الماضي درسا للثوريين وللحكام أيضا. فقد كتب احدهم على صفحة عرب- تويتر: "ليتذكر الثوريون العرب في كل مكان أن القذافي جاء إلى السلطة بعد ثورة قبل ٤٠ سنة".

★ عن النيويورك تايمز

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري

من التراث الديمقراطي العراقي

نشرت صحيفة المدى يوم ٢٠١١/١٠/٢٤ نص الرسالة التي أرسلها الشيخ محمد رضا الشبيبي رحمه الله إلى رئيس الوزراء الراحل عبد الرحمن البزاز رحمه الله.. ومع أنني قرأتُ وسمعتُ الكثير عن الشخصية الوطنية البارزة والشاعر والوزير الشيخ الشبيبي، لكنني تطلعت إلى ما ورد في الرسالة ووجدتُ فيها شجاعة بالغة في التصريح عماّ يُقلق شخصية وطنية خبرت الحياة منذ مطلع القرن العشرين. فالراحل الشبيبي يؤشر عدة قضايا لم يكن عمري ليسمح برصدها (الرسالة مقدمة يوم ٢٨/ت١/١٩٦٥) أي قبل ستة وأربعين عاما.

فهو يؤكد وجوب إعادة الحياة الدستورية للبلاد وإجراء انتخابات حرة وإنهاء الفترة الانتقالية.. ويؤكد أهمية تشكيل سلطة محايدة تشرف على الانتخابات. كما يُحذر من التفرقة الطائفية التي يرى إنها (مشكلة من مشاكل الحكم)، ويتطرق إلى تجربة الحكم الوطني منذ عام ١٩٢٠، ولكنه يرى إنها استفحلت بعد القضاء على الجمهورية الأولى، ويؤكد أن (كثرة الشعب ساخطة جداً من روح التفرقة..) ويشير إلى التمييز في موضوع تولي وظائف الدولة، وحرمان حملة الشهادات العُليا من فرص العمل. وإن الدولة وأجهزتها ووظائفها ومجالات العمل فيها ليست وقفاً على طائفة دون أخرى (إنما توزع واجباتها حسب الكفاية). ويؤكد الشيخ الراحل أهمية دراسة القضية الكردية التي طال عليها الأمد، وأن العرب والكرد شُركاء في الوطن، لذا فلهم الحق في التمتع بحقوقهم المشروعة.

وينوه بما تعرضت له النقابات في العراق من أوجه الضغط السياسي مما حرفها عن خدمة منتسبيها في حدود صلاحياتها وأغراضها المهنية. وطالب بإعادة النظر في قانون العمل بعد ظهور مشاكل لدى تطبيقه..

ويشير بشجاعة إلى قرارات التأميم عام ١٩٦٤ (القرارات الاشتراكية) باعتبارها أدت إلى تخبط وارتباك الأوضاع المالية والاقتصادية وزيادة البطالة وقلة الإنتاج وتبذير أموال الدولة وتهريب رؤوس الأموال وعجز الموازنة.

ويُعرّج على أهمية القطاع الزراعي باعتباره مصدراً أساسياً من مصادر الثروة العامة. ويُقيمّ قانون الإصلاح الزراعي والأخطاء التي أدت إلى تخلف الزراعة، إضافة إلى رفض فكرة مصادرة الأراضي وأهمية تعويض أصحاب حق اللزمة الذين استولي على أراضيهم. ويبحث في قوانين الضرائب ويدعو لإعادة النظر فيها.. ويدعو إلى الشفافية في موضوع المفاوضات مع شركات النفط العاملة في العراق ويدعو الى أن تُعرض نتيجة المفاوضات قبل الالتزام بها على ممثلي الشعب (حين تعود الحياة الدستورية إلى البلاد ليقول الشعب كلمته فيها).

إن الرسالة تمثل (بالنسبة لي) درساً في قوة الكلمة وتجردها وشجاعتها.. وقد قدمتْ معلومات ثمينة عن المرحلة التي تلت إخفاق الجمهورية الأولى في شباط/١٩٦٣، واندحار الجمهورية الثانية نهاية عام ١٩٦٤ وسلوك الجمهورية الثالثة خلال فترة حكم الرئيس الراحل عبد الرحمن عارف.. ويبدو إن غرائزنا الفكرية التي تلبدت بالغيوم، بحاجة إلى أن تقرأ مثل هذهِ الرسائل البليغة..

كاريكاتير

■ عادل صبري

ســـــؤال مـؤجّـــل إلـــى حيـن

حسن متعب ★

باستثناء الفكر الديني، الذي هيمن مؤخرا على ساحة العمل السياسي في العراق، فإن الفكر السياسي العراقي كان ومازال انعكاسا لتطورات ومتغيرات الفكر العربي والعالمي، ولم يستطع الوعي المحلي أن ينتج على مدى قرن من نشوء الدولة العراقية الراهنة، فكرا يتعامل مع حقائق المجتمع كما هي، وأن يجد الحلول التي من شأنها أن تلبي حاجة المجتمع وسعيه لتحقيق وجوده الراهن

وعلى عكس الانطلاقة القوية لمنظومات العمل الحزبي في مرحلة العمل الدستوري في عشرينيات القرن الماضي وما تلاها، فان بروز التيارات القومية واليسارية، شل حركة العمل الوطني وغيّر اتجاهات الفكر السياسي العراقي من منتج إلى مستهلك لقوالب فكرية عاشت، خارج الساحة المحلية صراعات أيديولوجية دولية وإقليمية انتهت بتراجعها الذاتي، وهزيمتها الميدانية مما ألحق خسارة كبيرة بالمجتمع وأضاع عليه الفرصة في الريادة كما كان حاصلا في بداية القرن الماضي.. أما الفكر السياسي الديني فانه في الأساس معتمد على موروث ثقافي تاريخي، غير قابل للتمدد والتعامل بمرونة مع تحديات العصر الذي سيطرت عليه المعرفة العلمية التي تجاوزت سلطتها في المجتمعات المتقدمة سلطة الموروثات اللاهوتية، فيما بقيت مجتمعاتنا ترزح تحتها.. ومشكلة الفكر السياسي في العراق دائما، هي القفز على الحقائق وعدم النظر بوضوح إلى طبيعة المشاكل الاجتماعية آنيا ومستقبلا ، ولذلك فإننا دائما نتجه باتجاه معاكس للأهداف، ونجانب الحلول حتى وان كانت بسيطة، ناهيك عن انه كان بكل اتجاهاته فكرا شموليا قائما على الاجتثاث وعلى الإيمان المطلق بأنه الفكر الأوحد بنزعة تزكوية تطهيرية في الوقت ذاته.. ومهما كانت درجة الانفتاح اليوم، ومهما كان التشبث بالنظام الديمقراطي كخيار وحيد متاح، إلا أن الحقيقة القائمة هي أن السياسي في العراق عاجز تماما عن إيجاد وسائله للتعامل بمرونة وقوة مع متطلبات التقدم والنمو، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهذا العجز ليس عجزا شخصيا، أي ليس بمعنى أن السياسي لا يمتلك الطموح في أن يكون على مستوى التحديات التي تواجهه في إدارة الصراع بين رغباته وبين وسائله، إلا انه في الحقيقة أسير أوضاع اجتماعية مغلقة ومنغلقة في الوقت ذاته وعلى مدى زمن طويل، وحاضرا أسير عملية سياسية صنعت لكي تبقى تدور في حلقة مفرغة، واليوم تحديدا يعيش السياسيون تحديات هي الأخطر من نوعها على مدى عمر الدولة العراقية الحديثة، وهم واقعيا منقسمون إلى انتماءات طائفية ومذهبية فيما يحلمون ويتحدثون عن دولة وطنية قوية حديثة وموحدة..

إلا أن ثمة فارقا كبيرا بين الذي يمتهن السياسة كمهنة دفع إليها بظروف سياسية، وبين الذي يمتهنها وهو يحمل في عقله وروحه فكرا سياسيا معينا ذا أهداف طموحة تتعلق بمستقبل هذا الشعب، وهؤلاء هم الذين يحركون المجتمع ويخلقون الأحداث التي يجري عليها التوافق السياسي والاجتماعي أو تلك التي تثير النزعات والخلافات داخل الأروقة الرسمية أو في المحافل الدولية مثلما تدفع بالمؤيدين إلى التعصب والتطرف أكثر مما تدفعهم إلى الانسجام أو التفاعل السياسي كجزء من الممارسة الديمقراطية.. هذه الفكرة تنسجم تماما مع الفكرة القائلة إن هذا العصر هو عصر الأفراد (النخبة) إذ أن عصر الجماهير قد ولى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وضعف وانحسار الأفكار اليسارية، تلته هزيمة الفكر القومي بل وإزاحته بعمليات قيصرية هنا وهناك، لينتهي إلى الأبد الفكر الثوري الذي شغل الناس طوال خمسة عقود من الزمن العربي وأكثر من ذلك على المستوى الكوني، وبهذا فقد أصبح الفضاء السياسي العراقي شأنه شأن الفضاء العربي مهيأ للفكر الديني بمذاهبه واتجاهاته المتعددة وبما لا يفسح المجال مطلقا لأية تنويعات أخرى مهما كان موروثها السياسي، أو عمقها التاريخي وتأثيرها الاجتماعي، ولعل صورة القوميين واليسار العراقي حاليا دليل واضح على أن الساحة لا تتسع الآن للسجال الفكري مثلما كانت في منتصف القرن الماضي بقدر ما هي مفتوحة للنزاعات السياسية ذات الطابع الشخصي والفئوي الطائفي والمصلحي الآني دون الأخذ بنظر الاعتبار مصلحة ومستقبل هذا الشعب، ومن البديهي أن تكون نتائج هذه الصراعات عرقلة إرادات الآخرين سواء كانت إرادات خيرة أو شيطانية ولا تهدف إلى إيجاد الطرق الأفضل والوسائل الأسلم لخدمة الشعب وتطلعات المواطنين مع حساب حقوق الأجيال القادمة، ومن البديهي أيضا أن ينتشر الفساد داخل العملية السياسية لأنها في الأساس محكومة بالصفقات المتبادلة ما دام الأمر كله يتعلق بإثبات الوجود الطائفي، وتحقيق الأهداف الفئوية التي تسعى إليها أطراف المعادلة السياسية بحجج وادعاءات تتعلق بحقوق المكونات سواء الأغلبية منها أو الأقلية..

وبذلك توقف ولو إلى حين الفكر السياسي من مناقشة مستقبل الشعب الذي هو جزء من المجتمع الدولي وعليه آجلا أو عاجلا أن يكون فعالا في التلقي وفي التأثير.. وأيضا توقف المواطنون عن التطلع إلى أهداف ابعد من حلول آنية لمشاكل اقتصادية واجتماعية أطبقت عليهم منذ أكثر من عقد مضى تتعلق بلقمة العيش والأمن والكهرباء، فلم يعد الحديث مثلا عن العولمة والحداثة ممكنا إزاء مصائب يومية يعيشها المواطن، مثلما لم يعد الحديث عن الهوية العراقية الواحدة أهم بكثير من مفردات الشراكة السياسية للمكونات المذهبية والعرقية..

ومع ذلك، فان مشكلة الفكر السياسي العراقي حاليا هي الشمولية التي يرتديها بغطاء مذهبي أو طائفي مع انتقاداته الحادة للفكر الشمولي القومي واليساري الذي سيطر على الثقافة العراقية لفترة طويلة، ومثلما كان السابقون يرفضون انتقادهم لإيمانهم بأنهم الأصلح والأوحد والأجدر بالقيادة، فان الحاليين يتحصنون بأسلحة أقوى واشد وأكثر إيذاء، فهم بمختلف اتجاهاتهم المذهبية يعتبرون أفكارهم توجيهات ربانية وقواعد شرعية لا يمكن المساس بها أو تجاوزها أو مخالفتها ومن ثم فلا يحق انتقادها..

إن الصراعات السياسية الحالية مع الهامش الكبير للازمات التي تعصف بالمواطن في ما يخص أمنه وكرامته من جهة، وفي ما يخص تطلعاته للعدالة والتنمية والتقدم من جهة أخرى، منعت عليه التواصل الفكري الحداثوي، أو أجلت إلى حين غير معلوم إمكاناته وحقوقه الطبيعية في التساؤل عن: إلى أين سيقودنا التيار الفكري المذهبي المسيطر على الساحة الآن؟.. ولعل النخبة المثقفة هي التي يجب أن تكون سباقة في امتلاك الإجابة أو في الأقل طرح السؤال..

★ كاتب وإعلامي مقيم في استراليا